الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.64

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
2 November 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مانتشيك (نائب الرئيس) ..... (بولندا)

وفيما بعد: السيد آشي (الرئيس) ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-40544 (A)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة، وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)

تنظيم الأعمال

نظرا لغياب السيد آشي (أنتيغوا وبربودا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مانتشيك (بولندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصل (تابع) (A/60/846/Add.7 و A/60/903)

١ - **السيد ساش** (المراقب المالي): وجه الانتباه إلى الإضافة ٧ إلى تقرير الأمين العام المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصل'' الذي يستجيب لطلب الجمعية العامة بأن يقترح الأمين العام اختصاصات للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التي قررت الجمعية إنشاءها في قرارها ٢٤٨/٦٠ واحتياجات تلك اللجنة من الموارد.

٢ - وذكّر بأن الاختصاصات المؤقتة أُرفقت بالتقرير المتعلق بتنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لكي يتخذ الأمين العام إجراءات بشأنها (A/60/568)، فأشار إلى أن الاختصاصات المستكملة في هذه الوثيقة توضح بشكل أكبر معايير التعيين وشروط الخدمة والأجور لأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة فضلا عن تفاصيل تشغيلية شتى، في ضوء الاستعراض الخارجي المستقل للإدارة والرقابة.

٣ - وقال إن الجمعية العامة مطلوب منها الموافقة على الاختصاصات المقترحة وما يتصل بذلك من الترتيبات التحضيرية للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وتخصيص الموارد اللازمة. ويتضمن الاقتراح إنشاء وحدة للدعم لتقديم المساعدة في اجتماعات اللجنة وتوفير خدمات الاتصال بين اللجنة والجمعية العامة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي الحسابات، وسائر هيئات الرقابة.

٤ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/60/903) قائلا إن اللجنة الاستشارية ليس بوسعها التعليق على الاختصاصات المستكملة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة حتى تتاح تقارير الأمين العام عن الرقابة والإدارة. وأضاف أن اللجنة توصي في ظل هذه الظروف بإرجاء النظر في القرار المتعلق بالاحتياجات غير المتصلة بالوظائف، إلى حين صدور قرارات الجمعية العامة المطلوبة المتعلقة باللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

٥ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي مع ذلك بالموافقة في هذه المرحلة على رصد مساعدة مؤقتة عامة تكافئ ستة أشهر من العمل في الرتبتين ف-٥ و ف-٣ وفي فئة الخدمات العامة من أجل استكمال الأعمال التنظيمية والتحضيرية اللازمة لوحدة الدعم التابعة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وقال إن اللجنة ترى من المفيد أيضا أن يشرع الأمين العام، بالتشاور مع الدول

الأعضاء، في القيام بمهمة تحديد المرشحين المحتملين للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة حتى لا يتأخر تشغيلها متى اتخذت الجمعية العامة القرارات اللازمة بشأنها. ويمكن البدء في هذا العمل دون أي اعتماد إضافي من الموارد.

٦ - **السيد فيدينغر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إنه نظرا لأن تقارير الأمين العام المتعلقة بالرقابة والإدارة غير متاحة أمام اللجنة حاليا، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتأجيل المناقشة بشأن الاختصاصات المستكملة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. ولكن نظرا لأن الجمعية العامة قد قررت بالفعل إنشاء تلك الهيئة، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تخصيص موارد كافية للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة حتى يبدأ تشغيلها دون تأخير لا مبرر له متى تم اعتماد اختصاصاتها.

٧ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): ذكّر الأعضاء بأن زعماء العالم الذين حضروا مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أشاروا بالتحديد إلى الرقابة المحسنة في الأمم المتحدة بوصفها عنصرا حيويا من عناصر الإصلاح، قائلا إن المنظمات التي تتمتع بالرقابة القوية والشفافة تصبح أكثر فعالية وموثوقية. وأضاف أن لجنة التحقيق المستقلة التي تحقق في برنامج النفط مقابل الغذاء والدراسات المستقلة المتعددة توضح أهمية تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وجعله على الأخص أكثر استقلالا عن الأمانة العامة.

٨ - وأضاف أن اقتراح إنشاء لجنة استشارية مستقلة للمراجعة من شأنه أن يسهم في إيجاد رقابة أفضل، ولكن هناك عددا من الأسئلة تتعلق بهذه الهيئة ما زالت تحتاج إلى إجابات، وفقا لما أشارت إليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وصرح بأن وفده يؤيد الشروع في تعيين الخبراء المؤهلين بينما يجري تنقيح الاختصاصات. وعلاوة على ذلك، قال إنه يؤيد توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٢ من تقريرها (A/60/903)، بأن يؤذن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقدم ميزانيته إلى الجمعية عن طريق اللجنة الاستشارية، وذلك التماسا للمزيد من استقلالية المكتب.

٩ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن الموضوع قيد البحث ينبغي أن يُنظر فيه من جميع جوانبه وباستفاضة في السياق الأعم للاستعراض الشامل للإدارة والرقابة. وأشار إلى أنه يتعين على اللجنة الخامسة أن توفر الاحتياجات الأولية من الموارد للمضي قدما بهذا الإصلاح الهام، حتى يمكن تقليل احتمال تأخر بدء التشغيل الكامل للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وأعلن أن الوفد الياباني يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

١٠ - تولى الرئاسة السيد آشي (أنتيغوا وبربودا).

١١ - **السيد النجار** (مصر): قال إن وفده يود أن يستعلم من الرئيس عن الموعد المحدد لنظر اللجنة في الوثائق. فعلى الرغم من أن الأمانة العامة قدمت الوثيقة A/60/846/Add.7، فما زالت اللجنة في انتظار تقديم الوثيقتين A/60/846/Add.5 و Add.6.

١٢ - **الرئيس:** قال إن الوثيقة A/60/846/Add.5 ستُعمم في اليوم التالي، أما الوثيقة A/60/846/Add.6، فجار العمل فيها.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة، وغيرها من المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع) (A/60/7/Add.39 و Add.41 و A/60/585/Add.3 و Add.4)

١٣ - **السيدة فان بويرلي** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قدمت تقارير الأمين العام المتعلقة ببعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/60/585/Add.3) ولجنة التحقيق الدولية المستقلة ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (A/60/585/Add.4)، فذكرت الأعضاء بأنه جرى اعتماد ميزانيات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٣١ آذار/مارس وللجنة التحقيق المستقلة حتى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ولمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٠، وذلك بوصفها جزءا من الموارد العامة المخصصة للبعثات السياسية الخاصة.

١٤ – وأضافت قائلة إن مجلس الأمن مدد في قراره ١٦٦٢ (٢٠٠٦) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة سنة واحدة حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويصل صافي احتياجات البعثة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، إلى ٦٠٠ ٨٩٠ ٥٤ دولار؛ ولكن نظرا لأن الاعتماد السابق، يتبقى منه رصيد حر قدره ٩٠٠ ٧٨٠ ٢ دولار، فإن احتياجاتها الإضافية للفترة المذكورة سيكون صافي مجموعها ٧٠٠ ١٠٩ ٥٢ دولار، تُخصص جزئيا لتغطية نفقات إنشاء ٣٦٥ وظيفة إضافية في تسعة مراكز فرعية إقليمية جديدة، مع توفير الدعم المقابل في الميدان وفي كابل.

١٥ – واستطردت قائلة إن الجمعية العامة طُلب منها، بناء على ذلك، الموافقة على الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ نيسان/أبريل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مع ملاحظات أن جزءا من الاحتياجات سيلبى من الرصيد الحر المتاح؛ والموافقة على تحمل مبلغ قدره ٥٠٠ ٩٠٨ ٥١ دولار يوازي الرصيد غير المخصص في المبلغ المرصود للبعثات السياسية الخاصة؛ واعتماد مبلغ قدره ٢٠٠ ٢٠١ دولار، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ في إطار الباب الثالث المعنون ''الشؤون السياسية''، ومبلغ ٦٠٠ ٩٤٤ ٤ دولار في إطار الباب ٣٥ المعنون ''الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين''، تتم معادلته بمبلغ مقابل في إطار باب الإيرادات ١، ''الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين''.

١٦ – ومضت تقول إنه منذ صدور تقرير الأمين العام المتعلق بلجنة التحقيق الدولية المستقلة، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (A/60/585/Add.4)، مدد مجلس الأمن بقراره ١٦٨٦ (٢٠٠٦) ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ومدد بقراره ١٦٩٠ (٢٠٠٦) ولاية المكتب حتى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويصل صافي احتياجات اللجنة من الموارد للفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٠٠٠ ١٨٩ ١٧ دولار، ولكن ما زال هناك رصيد حر قدره ٢٠٠ ٠٠٦ ٣ دولار باق من الاعتماد السابق. ويصل صافي الاحتياجات المقدرة من الموارد لعملية التمديد التقني لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي للفترة من ٢١ حزيران/يونيه حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٥٠٠ ٢٥٣ ٥ دولار، ولكن نظرا لأنه هناك رصيدا حرا متبقيا من الفترة السابقة وقدره ٣٠٠ ٢٥٦ دولار، فإن الاحتياجات الإضافية للفترة سيبلغ صافي مجموعها ٢٠٠ ٩٩٧ ٤ دولار.

١٧ – وأنهت كلامها قائلة إن الجمعية العامة مطلوب منها، لذلك الموافقة على الميزانية المقترحة للجنة للفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. والميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي للفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، مع ملاحظة أن جزءا من الاحتياجات سيُلبى من الأرصدة الحرة المتبقية، وأن تعتمد بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، مبلغا قدره ٠٠٠ ١٨٠ ١٩ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، ومبلغا قدره ٨٠٠ ٥٠٨ ٢ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب

الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١٨ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقريري اللجنة ذوي الصلة (A/60/7/Add.39 و Add.41)، فقال إن اللجنة قد أوصت بصفة عامة بالموافقة على تقدير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأضاف أن استمرار معدل الشغور المرتفع في البعثة يطرح التساؤل حول قدرتها على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على نحو فعال ويجعل من الصعب على اللجنة الاستشارية تحليل طلبات استمرار وظائف أو إنشاء وظائف جديدة. ويتعين على دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام تقديم الدعم بغية التعجيل بتعيين الموظفين وملء الشواغر. وقال إن اللجنة تتوقع أن تشهد تحسنا في هذا الصدد في الميزانية المقبلة.

١٩ - وأضاف أن معظم الزيادة المقترحة في الموظفين تتعلق بالموظفين الوطنيين، وترحب اللجنة الاستشارية بهذا النهج، اعتقادا منها أنه ينبغي تشجيع تعيين الموظفين الوطنيين، والاستعاضة عن الموظفين الدوليين في عمليات حفظ السلام تدريجيا بموظفين وطنيين، كلما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكلفة (A/59/736، الفقرة ٥٨). وقد أبرزت اللجنة الاستشارية تحول وحدة مكافحة المخدرات إلى كيان منفصل، وأشارت إلى نقص المعلومات المتعلقة بوظائف الوحدة والتفاعل بين البعثة (بما في ذلك الدعم الذي تتلقاه) وبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما أشارت إلى ضرورة استبانة تقسيم العمل بين الشركاء والتعاون مع صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقال إنه يتعين توفير المعلومات في هذا الصدد في المستقبل لتمكين اللجنة الاستشارية من تقديم المشورة للجمعية العامة على النحو الواجب.

٢٠ - ومضى قائلا إن الموارد المتعلقة بلجنة التحقيق الدولية المستقلة ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تُوفر في إطار البعثات السياسية الخاصة. وفيما يتعلق بلجنة التحقيق، فقد أعربت اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء العدد الكبير من الوظائف الشاغرة، بما فيها وظائف الرتب العليا. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الوظائف الإضافية المطلوبة وبإعادة تصنيف وظيفة واحدة بالنسبة لشعبة التحقيقات. أما بالنسبة لخدمات الدعم، فإنها توصي أيضا بالموافقة على وظائف إضافية، بما فيها خدمات اللغات، ووظائف الأمن. ولكن فيما يتعلق بالإدارة، فإنها توصي بعدم الموافقة على وظائف الخدمة الميدانية الإضافية. ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية قد أكدت مرارا وتكرارا على ضرورة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة. ويتعين على الأمين العام كفالة التعاون من جانب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان و/أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإيسكوا) في هذا الصدد.

٢١ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، فإن الأمين العام يسعى لتوفير الاحتياجات من الموارد للتمديد التقني لولاية المكتب القائمة للفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وذلك إلى حين صدور قرار من مجلس الأمن. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بقبول طلب الأمين العام.

٢٢ - **السيد فيدينغر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي قائلا إن الاتحاد يسلّم بأهمية المهام التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومكتب

الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، وهو على استعداد لاعتماد الموارد الكافية لها جميعا. وقال إن الاتحاد يؤكد بصفة خاصة على ضرورة توفير الموارد الضرورية لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في هذه المرحلة الدقيقة. وهو على استعداد للموافقة على موارد إضافية في ضوء أي اقتراحات يمكن أن تُقدم للجنة الاستشارية في أعقاب زيارات فريق التقييم وعلى أساس أي قرارات يتخذها مجلس الأمن مستقبلا في هذا الصدد. وأضاف أن الاتحاد سيعلق على المسائل الخاصة بالموارد، بما في ذلك توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء المشاورات غير الرسمية.

٢٣ – **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولجنة التحقيق المستقلة، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، تقوم كلها بأدوار حيوية في البلدان التي تخدم فيها. وأضافت أن وفدها يشعر بالتشجيع إزاء ما تقوم به من أنشطة حتى الآن. إلا أنها ترى أن هناك الكثير ما زال يتعين القيام به، ووفدها يتطلع إلى استعراض الموارد المطلوبة في هذا الصدد.

٢٤ – وقالت إن وفدها يسعده بصفة خاصة أن يلاحظ الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لإنشاء مكاتب إقليمية إضافية في المرافق القائمة التي تستخدمها الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وأن تشارك تلك الكيانات في تكاليف هذه المرافق والخدمات. وأضافت أنه يرحب أيضا بالمساهمات الطوعية التي قدمتها حكومة لبنان للجنة التحقيق المستقلة ويشجع على تقديم مساهمات إضافية من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢٥ – **السيد تاريس دا فونتورا** (البرازيل): قال إن البعثات السياسية الخاصة قيد المناقشة تشكل أدوات قيّمة في السعي من أجل السلام. وأضاف أن وفده يود أن يتناول، على الأخص، مسألة تيمور – ليشتي والحاجة إلى تزويد المكتب بالوسائل التي تمكّنه من الوفاء بولايته على النحو الواجب إلى أن يحين الوقت الذي يقرر فيه مجلس الأمن مستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد.

٢٦ – وأضاف أن تيمور – ليشتي من أولويات السياسة الخارجية للبرازيل. فحكومته ساعدت الشعب التيموري طوال عملية بناء الأمة، وقدمت الدعم لجهود الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وتعاونت مع تيمور – ليشتي كدولة شقيقة ناطقة بالبرتغالية. واستطرد قائلا إن موجة العنف الأخيرة والأزمة السياسية الآخذة في الظهور في البلد تزيد من الحاجة إلى وجود مستمر للأمم المتحدة قادر على مساعدة الشعب التيموري على توطيد مؤسساته وتسوية منازعاته.

٢٧ – وقال إن الأحداث الأخيرة تدعم الحجج المعارضة لاتخاذ الأمم المتحدة قرارات متسرعة بالانسحاب من البلدان قبل ضمان تحقيق الاستقرار. واستطرد قائلا إن الثمن الإنساني الذي تدفعه البلدان لمثل هذه القرارات فادح للغاية. ووفده يؤكد على ضرورة موافقة اللجنة على كامل ميزانية الشهور المتبقية لولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وواصل كلامه قائلا إن المكتب قد أوفى بالتزاماته بشجاعة وسيظل قائما حتى يحين موعد اتخاذ مجلس الأمن لقرار بشأن وجود كاف قوي للأمم المتحدة قادر على ضمان الدعم الذي تتطلبه تيمور – ليشتي.

٢٨ – واختتم كلامه قائلا إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تخذل تيمور – ليشتي أو شعبها. فالغرض من التمديد التقني هو توفير الوقت اللازم للأمم المتحدة ودولها الأعضاء للتخطيط لاستجابة مناسبة للأزمات الجديدة، عملا بقرار

مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠٠٦). وباعتماد ميزانية المكتب ستبعث اللجنة الاستشارية برسالة قوية داعمة للشعب التيموري. وأعلن استعداد البرازيل للعمل على نحو بنّاء في جميع المحافل لدعم تيمور - ليشتي.

٢٩ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): أبدى قلق وفده الشديد إزاء الأحداث الأخيرة في تيمور - ليشتي، التي يتابعها عن كثب. وأعلن انضمام وفده لبيان ممثل البرازيل وأنه سيعمل على نحو بنّاء أثناء المشاورات غير الرسمية لضمان حصول المكتب على جميع الموارد اللازمة له لتنفيذ ولايته تنفيذا فعالا.

٣٠ - **السيد حسين** (باكستان): قال إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قدمت دعما جوهريا لتنفيذ اتفاق بون، وانعقاد اللويا جيرغا بموجب الدستور، وإجراء انتخابات رئاسية وانتخابات محلية، وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم. وأضاف أن وفده يوافق على أن البعثة بحاجة إلى التدعيم.

٣١ - إلا أنه قال إن باكستان ما زالت تشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة وعدم الاستقرار الجاري في أفغانستان، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على البلدان المجاورة مثل بلده. وأضاف أن عدم كفاية الدعم الدولي للتأهيل الاقتصادي ولمد الغطاء الأمني بحيث يتجاوز منطقة العاصمة يشكل عاملا حاسما. فاستمرار مشكلة المخدرات ووجود أمراء الحروب المحليين أبقى أفغانستان في حالة دائمة من عدم الاستقرار. وهذه المشاكل تثير قلق الشعب الأفغاني والبلدان المجاورة لأفغانستان.

٣٢ - وواصل كلمته قائلا إن الطلب المتكرر لإنشاء وحدات جديدة في البعثة، وخاصة إنشاء مكاتب إقليمية، قد وُضع أخيرا في الاعتبار. وأعرب عن أمله في أن تساعد هذه المكاتب في توطيد الأمن والاستقرار في البلد. وقال إن وفده يحيط علما بإنشاء مركز التحليل المشترك التابع للبعثة، الذي يأمل في أن يوفر معلومات موضوعية ويعزز الاستقرار السياسي في أفغانستان. وأشار إلى أن وفده سيثير أثناء المشاورات غير الرسمية ما يعتبره تداخلا بين عمل المركز والوحدة السياسية القائمة التابعة للبعثة.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/C.5/60/L.43).

مشروع القرار *A/C.5/60/L.43*

٣٣ - **الرئيس**: دعا الأعضاء إلى النظر في مشروع القرار A/C.5/60/L.43، المعنون ''التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات''، الذي قدمه نيابة عنه ممثل مصر.

٣٤ - واعتُمد مشروع القرار *A/C.5/60/L.43*.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع) (A/C.5/60/L.41)

مشروع القرار *A/C.5/60/L.41*

٣٥ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.5/60/L.41، المعنون ''التقديرات المنقحة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٦٦٠ (٢٠٠٦) بشأن تعيين قضاة احتياطيين في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١''، الذي قدمه نيابة عنه ممثل ناميبيا.

٣٦ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/60/L.41.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)

٣٧ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة أثناء المشاورات غير الرسمية، فقد عجزت عن التوصل إلى مشروع قرار بشأن البند ١٤٩ (ب) من جدول الأعمال. وقالت إن بعض الفقرات، كما كان الحال في الماضي، تنطوي على مشاكل. وأشارت إلى أن هناك فيما يبدو اتفاقا عاما على أن أعضاء اللجنة بذلوا أقصى ما في وسعهم وأنهم لن يتمكنوا من تسوية الخلافات فيما بينهم، حتى مع توفير مزيد من الوقت. وهي كمنسقة لن تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك.

مشروع القرار *A/C.5/60/L.42*

٣٨ - **الرئيس:** قال إنه في ضوء الحالة التي وصفتها ممثلة نيجيريا لتوها، فقد قدم ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/C.5/60/L.42، المعنون ''تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان''.

٣٩ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قدمت مشروع القرار A/C.5/60/L.42 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مذكرة بأن الجمعية العامة أكدت في القرارات السابقة التي يرجع تاريخها إلى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين، على أن إسرائيل ينبغي أن تدفع تكاليف التدمير الناجم عن حادث قانا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأضافت أن الأمين العام أشار في تقريره عن ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/642)، إلى أن هذا النص لم يتم الوفاء به. ولذلك فإن المجموعة تقدم مشروع قرار تكرر فيه من جديد طلب الجمعية العامة السابق في الفقرة الرابعة من الديباجة وفي الفقرات ٣ و ٤ و ١٧.

٤٠ - **الرئيس:** قال إن اللجنة ستبت في مشروع القرار A/C.5/60/L.42 في جلسة تالية.

تنظيم الأعمال

٤١ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعربت عن أملها في أن تتمكن اللجنة من الانتهاء من جميع الأمور المتعلقة بحفظ السلام بأسرع ما يمكن. وقالت إن المجموعة على استعداد للعمل مع الزملاء الآخرين لضمان قدرة الأمانة العامة على البدء في إعداد مختلف مشاريع القرارات قبل نهاية اليوم، بحيث يمكن للجمعية العامة أن تعتمدها بحلول الموعد النهائي وهو ٣٠ حزيران/يونيه بغية ضمان تمويل عمليات حفظ السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.